

الكويت

يشهد الاقتصاد الكويتي فترة من التعافي الجزئي من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة، وذلك على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط واستمرار حالات الإصابة بالفيروس ولو على انخفاض، مما يؤثر على احتمال حصول انتعاش أقوى. وقد يصل معدل النمو غير النفطي إلى ٣% في عام ٢٠٢١، ثم يتراجع قليلاً في ظل تطبيق إجراءات الترشيد المالي لمواجهة العجز. ونتوقع أن يتم التغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب، إلا أن إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً ملحاً للحد من مواطن الضعف ووقف استنزاف الاحتياطي العام. وعلى الجانب الآخر، قد تؤدي الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المالية في الفترة القادمة.

انتعاش متوقع للاقتصاد في ٢٠٢١ في ظل تزايد الضغوط المالية

إذ من المرجح فرض الضريبة الانتقائية (٢٠٢١) وضريبة القيمة المضافة (٢٠٢٢). إلا أنه يفضل اتباع نهج أكثر شمولية للاستدامة المالية، بما في ذلك تحديد إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وبالتعاون بين الحكومة والبرلمان.

كما أن تمويل العجز أصبح من القضايا الملحة نظراً لاستمرار استفاد صندوق الاحتياطي العام وعدم إمكانية استخدام أصول صندوق الأجيال القادمة الأكبر حجماً وكذلك توقف إصدار أدوات دين جديدة منذ عام ٢٠١٧ في انتظار الموافقة على قانون الدين العام الجديد. وبافتراض إقرار هذا القانون قريباً، وتحسن تدريجي لعجز الموازنة، والقيام بإصدار أدوات دين بقيمة صافية تقدر بحوالي ٣ مليارات دينار كويتي سنوياً اعتباراً من العام المقبل، سوف يرتفع مستوى الدين العام إلى ٣١% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والذي ما يزال يعتبر من المستويات المنخفضة وفقاً للمعايير الدولية. ومن شأن ذلك المساهمة في توفير سبل الاستدامة على المدى الطويل، بشرط تطبيق إصلاحات جادة في المدى القصير. وفي ذات الوقت، تشير توقعات الحساب الجاري الخارجي إلى أداء أفضل، على الرغم من تسجيل عجز هذا العام للمرة الثانية فقط على الإطلاق.

التضخم سيظل منخفضاً على الرغم من الارتفاع الذي شهده مؤخراً

ما تزال معدلات التضخم منخفضة، وإن شهدت ارتفاعاً متواضعاً على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-١٩ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بصفة خاصة، إلا أنها ترجع أيضاً إلى تزايد الضغوط من عوامل أخرى "أساسية" والتي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق. ونتوقع أن تتراجع تلك العوامل قليلاً خلال العام المقبل بما يؤدي إلى تراجع معدل التضخم إلى ١,٥% مقابل ١,٨% في عام ٢٠٢٠، على الرغم من تعافي النمو الاقتصادي (الرسم البياني ٤). كما يعتبر ضعف الإيجارات السكنية من المخاطر السلبية التي تؤثر على التوقعات، في حين أن إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢٢ من شأنه أن يساهم في دفع التضخم للارتفاع بصفة مؤقتة. وفي ذات الوقت، بلغ معدل نمو الائتمان ٤,٩%، على أساس سنوي، في أغسطس حيث شهد استقراراً على الرغم من الاضطرابات الشديدة للأنشطة المتعلقة به وذلك بفضل الدعم الذي وفرته خطوط الائتمان الطارئ وتأجيل استحقاقات سداد الديون (الرسم البياني ٥). ومن جهة أخرى، تم خفض سعر الخصم بنسبة ١,٢٥% خلال شهر مارس ليصل إلى ١,٥%، وقد يظل عند مستواه الحالي خلال الفترة المقبلة في ظل اتباع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية تيسيرية مؤخراً وعدم حدوث أي تغييرات على سياسات سعر الصرف.

مخاطر استمرار العجز المالي وتباطؤ وتيرة استحداث فرص العمل

ونتوقع أن يتم التغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب، إلا أن إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً حيوياً للحد من أوجه الضعف بعد تقلص موارد الاحتياطي العام. كما أن استحداث فرص عمل جديدة يُعد أمراً ضرورياً للغاية، إلى جانب تأثير تطورات سوق العمل على الأعمال التجارية والقدرة التنافسية. أما على الصعيد الإيجابي، قد تؤدي الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تسريع وتيرة الإصلاح خلال الفترة القادمة.

يشهد الاقتصاد تعافياً جزئياً من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة وإغلاق أنشطة الأعمال التي بدأت منذ شهر مارس الماضي، وبالرغم من رفع معظم تلك القيود منذ منتصف أغسطس وإظهار بعض المؤشرات الاقتصادية للتعافي، إلا أن مزيداً من العوامل التي تضمنت استمرار حالات الإصابة بالفيروس، وانخفاض أسعار النفط، وتلاشي تدابير سياسات الدعم المؤقتة، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بتمويل العجز، مما قد يؤثر على إمكانية حدوث انتعاش قوي. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٤% في العام الحالي ثم ينمو بنسبة ٣% في عام ٢٠٢١، ويرتفع بمستوى أقل بعد ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز. وإلى جانب تدابير الإصلاح المالي، قد يتمكن البرلمان الجديد (من المقرر إجراء الانتخابات في نوفمبر أو ديسمبر ٢٠٢٠) من إحراز تقدم تدريجي في تنفيذ الإصلاحات التي يستند إليها برنامج رؤية الكويت ٢٠٣٥ لتحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد.

كما تراجع إنتاج النفط إلى أدنى مستوياته المسجلة في ١٦ عاماً، إذ بلغ ٢,٠٩ مليون برميل يوميا في يونيو على خلفية سياسات الأوبك، إلا أنه ارتفع منذ ذلك الحين ومن المتوقع أن يرتفع أكثر خلال العام المقبل تماشياً مع الحصص المقررة التي اعتمدها منظمة أوبك (الرسم البياني ٢). وإلى جانب تزايد إنتاج النفط، من المقرر أن يواصل الناتج المحلي النفطي (ضمن مفهومه واسع النطاق) النمو بدعم إضافي خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ نتيجة زيادة إنتاج المنتجات المكررة مع بدء تشغيل مشروع الوقود البيئي النظيف ومصفاة الزور، والتي بمجرد الانتهاء من تنفيذها ستضاعف الطاقة الإنتاجية لعمليات التكرير تقريباً. وكذلك تطبق شركة نفط الكويت التابعة للحكومة الكويتية إجراءات تشغيلية حيث تسعى لخفض ٢٥% من ميزانية الإنفاق الرأسمالي خلال خمس سنوات بما يعادل ٧ مليارات دينار كويتي. إلا أن تلك التدابير لن تقف عائقاً أمام انتعاش إنتاج النفط نظراً للطاقة الإنتاجية الفائضة التي نتجت عن خفض حصة الإنتاج مؤخراً. وقد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ١% في عام ٢٠٢١ ثم يسجل نمواً في المتوسط بنسبة تتراوح ما بين ٦-٧% في السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مما يساهم في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢% في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٥% تقريباً في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

قضايا تمويل العجز تصدر واجهة التحديات

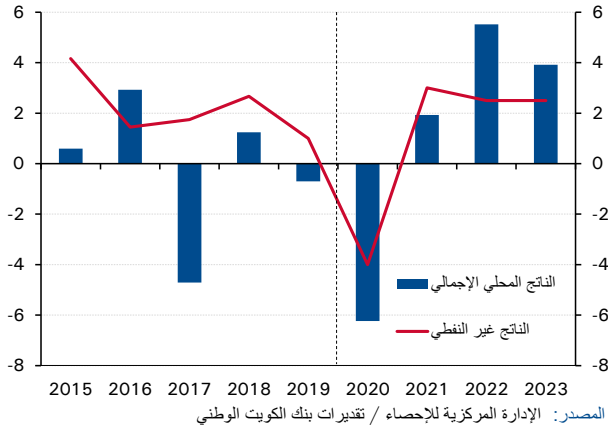
أصبحت معالجة العجز المالي أكثر ضرورة في أعقاب انخفاض أسعار النفط منذ مارس الماضي. ومن المتوقع أن يرتفع العجز إلى ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق قبل أن يتقلص إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك بافتراض تقليص المصروفات بنحو ١٠% واستقرار أسعار النفط عند مستوى يقارب ٥٥ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٣). وتستند افتراضاتنا إلى أن الجزء الأكبر من الإصلاح المالي سوف ينتج عن خفض المصروفات على المدى القريب (٥% سنوياً خلال العام الحالي والمقبل) خاصة تكاليف الوقود والإنفاق الرأسمالي. كما أنه من المتوقع تطبيق بعض الإجراءات الجديدة لزيادة الإيرادات،

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

٢٠٢٣*	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠	٢٠١٩	
١٣٥	١٢٨	١١٦	١٠٥	١٣٦	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مليار دولار
٣,٩	٥,٥	١,٩	٦,٢٠	٠,٧-	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النمو السنوي %
٥,٠	٨,٠	١,٠	٨,٠٠-	٢,٠٠-	النمو السنوي % التقطي*
٢,٥	٢,٥	٣,٠	٤,٠٠-	١,٠	النمو السنوي % غير التقطي
١٠,٠٠-	١٢,٠٠-	٢٠,٠٢-	٣٣,٠٠-	٩,٥٠-	من الناتج المحلي الإجمالي % ميزان المالية العامة (السنة المالية)
٧,٠	٧,٠	٣,٠	٢,٠٠-	١٦,٣	من الناتج المحلي الإجمالي % الحساب الجاري (السنة المالية)
٢,٠	٤,٠	١,٥	١,٨	١,١	النمو السنوي % التضخم

* قبل التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

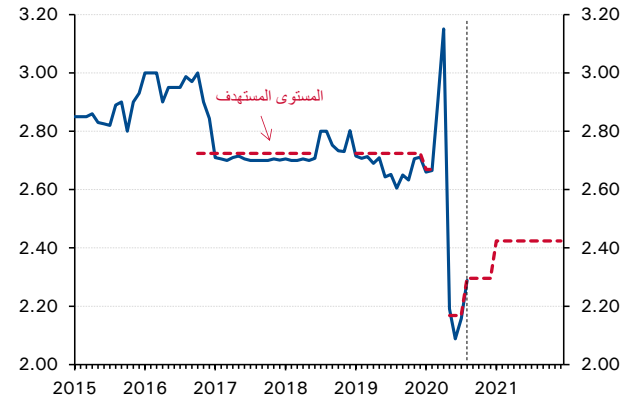
الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(% النمو السنوي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط الخام

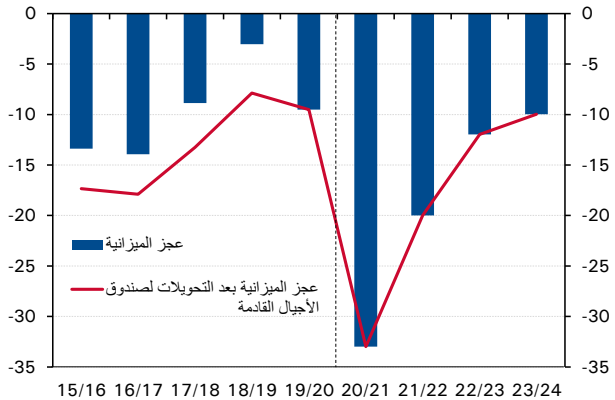
(مليون برميل يوميا)



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة

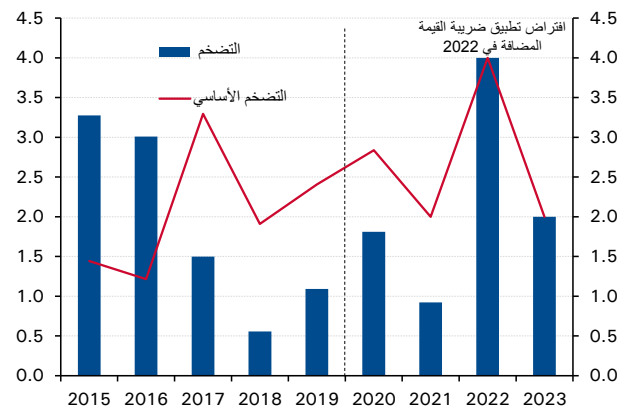
(% النمو السنوي)



المصدر: وزارة المالية / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: التضخم

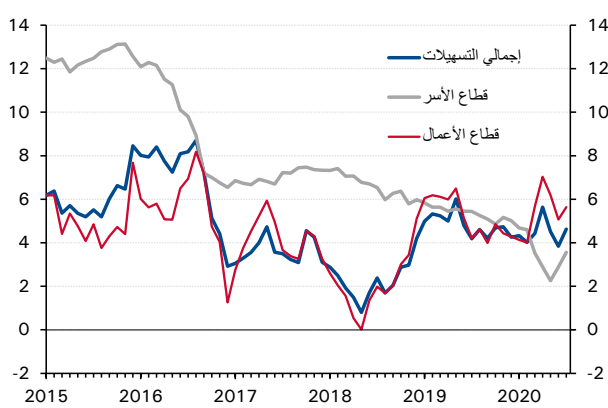
(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان المصرفي

(% النمو السنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي / بنك الكويت الوطني